

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٣٦

الأربعاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

وفي هذا الصدد، صدرت مذكرة من رئيس الجمعية

العامة، بوصفها الوثيقة A/64/490، يحيل بها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة بالإنكليزية وحدها.

اسمحوا لي الآن أن أدلي ببيان مختصر بصفتي رئيس

الجمعية العامة.

نجتمع اليوم للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان

عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة (A/64/53/Add.1). وفي هذا السياق، سننظر أيضا في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي تولى رئاستها رجل القانون الدولي المعروف والمقرر ريتشارد غولدستون.

والسؤال المطروح علينا بسيط جدا، على الرغم من

الحساسيات السياسية المقترنة به. وجوابنا يجب أن يوضح ما إذا كانت حقوق الإنسان موضع احترام للجميع أم لا. وما إذا كان من المفروض ألا نكون منقسمين حول حقوق الإنسان وأنه ينبغي أن نكون متحدين في الدعوة إلى احترام تلك الحقوق في جميع أنحاء العالم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/64/490)

مشروع القرار (A/64/L.11)

الرئيس: لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية أجرت،

في جلستها العامة الحادية والثلاثين المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مناقشة بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان الوارد في الوثيقة A/64/53.

ولعل الأعضاء يذكرون أيضا أن الجمعية قررت، في

جلستها العامة السابعة والعشرين المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أن تنظر مباشرة في جلسة عامة في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة الوارد في الوثيقة A/64/53/Add.1، دون أن ترسي بذلك سابقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لاستجابتكم السريعة، سيدي، بعقد هذه الجلسة العامة الهامة بناء على طلب حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، على نحو ما أوصى به مجلس حقوق الإنسان في قراره S-12/1، المتخذ في دورته الاستثنائية الثانية عشرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

يساور حركة عدم الانحياز قلق بالغ إزاء نتائج التحقيق الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، على النحو الوارد في تقرير غولدستون، وكذلك إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام ونتائج بعثة الجامعة العربية لتقصي الحقائق. وتؤكد نتائج تلك التحقيقات ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات جسيمة للقانون الدولي أثناء العمليات العسكرية التي بدأها إسرائيل ضد قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتسببت تلك العمليات في خسائر فادحة في صفوف المدنيين، ولا سيما بين الأطفال والنساء، وفي معاناة إنسانية فادحة في أوساط السكان المدنيين وألحقت دمارا واسع النطاق بالمنازل والهيكل الأساسية المدنية الحيوية والهيكل الأساسية العامة والممتلكات الاقتصادية والزراعية ومرافق الأمم المتحدة.

والحركة تدين جميع الأعمال التي تستهدف المدنيين والهيكل الأساسية والمؤسسات المدنية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة، وتشير في هذا السياق إلى حظر القيام بأعمال انتقامية ضد المدنيين والأهداف المدنية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وفضلا عن ذلك، تؤكد الحركة مسؤولية المجتمع الدولي عن تعزيز حقوق الإنسان وتدعو إلى اتخاذ إجراءات

والتقرير المعروض على الجمعية يوثق انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ارتكبت ضد المدنيين. ويدعو التقرير الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تكفل سبل إنصاف الضحايا وحماية الضعفاء ومساءلة جميع مرتكبي تلك الانتهاكات. والجمعية العامة تؤدي دورها ومسؤوليتها اليوم.

لقد رحب مجلس حقوق الإنسان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بالتقرير وأيد ما جاء فيه من توصيات. والتقرير يهيب بنا أن نساعد على وضع حد للإفلات من العقاب. غير أنه ينبغي أن نكون على بينة مما نحن بصدد. إنها حقوق الإنسان لقراءة مليونين من المدنيين. وبدون عدالة، لن يتسنى إحراز أي تقدم في إحلال السلام.

علينا أن نتعهد كافة بطرح المناورات السياسية ومبدأ الانتقائية جانبا وأن ننتصر لقضية إقامة العدل على أساس مجموعة واحدة من القواعد تسري على الجميع. وينبغي أن نحمي حقوق الضحايا. وينبغي أن نعامل الإنسان كإنسان بغض النظر عن ديانتها، مسلما كان أم مسيحيا أم يهوديا أم بوذيا وبغض النظر عن انتمائه العرقي، سواء كان أبيض أو أسود أو أصفر وبغض النظر عن جنسيته.

وفي سبيل أعمال حقوق الإنسان، علينا أن نقف صفا واحدا وموحدا. ولهذا الغاية، يحدوني الأمل أن تجسد حصيلة هذه المناقشة، بشكل كامل، هذه الوحدة وأن تلي تطلعات المجتمع الدولي بأسره.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار

A/64/L.11.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): قبل

عرض مشروع القرار A/64/L.11، استأذنكم، سيدي الرئيس، في أن أدلي ببيان باسم حركة عدم الانحياز.

الدولية، بشأن الانتهاكات الخطيرة التي أبلغت عنها البعثة. وفي غضون ذلك، ووفقا للتوصيات المقدمة، ينبغي للجانب الفلسطيني أيضا إجراء تحقيقات مستقلة، طبقا للمعايير الدولية، بشأن الانتهاكات الخطيرة التي أبلغت عنها البعثة. فضلا عن ذلك، يجب كفالة رصد هذه التحقيقات وتقديم تقارير عنها على نحو ملائم بغية تحديد مسار العمل المستقبلي، إذا اقتضى الأمر، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات.

ونحن نعتقد أنه لا بد أن تظهر الجمعية العامة دعمها بصورة لا لبس فيها لحقوق الإنسان وحماية المدنيين على كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والخرق الجسيم للقانون الإنساني الدولي، على النحو الوارد في تقرير غولدستون، سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز المساءلة عن ارتكاب هذه الانتهاكات والجرائم وفي وضع حد في نهاية المطاف لثقافة الإفلات من العقاب السائدة منذ فترة طويلة للغاية.

ويجب على المجتمع الدولي البرهنة على عزمه بشأن قضية المساءلة وكفالة دعم القانون الدولي في جميع الظروف بهدف تعزيز فرص إحلال السلام في المنطقة. ويجب أن يشمل ذلك احترام اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، على النحو الذي أعيد التأكيد عليه مرارا في أكثر من ٢٤ قرارا لمجلس الأمن وقرارات لا حصر لها للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نشير إلى التزام الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة باحترام وكفالة احترام الاتفاقية وفقا للمادة ١ المشتركة، وندعو إلى اتخاذ التدابير الملائمة والضرورية بهذا الخصوص.

متابعة جدية بشأن التوصيات الواردة في التقرير بخصوص وضع حد للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة إقامة العدالة. ويجب على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بذل الجهود الضرورية لضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومنع وردع ارتكاب انتهاكات أخرى ولتعزيز العدالة والسلام.

تشدد حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي الاستمرار في منح الأولوية القصوى لتعزيز احترام وتقييد جميع الدول الأعضاء بالالتزامات التي تتحملها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك، وبصفة خاصة، اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، تضع الحركة في اعتبارها حسامة واستمرار الانتهاكات والخروقات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، بحق السكان المدنيين الفلسطينيين العزل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، ينبغي تطبيق جميع سبل الانتصاف القانونية المتاحة لإنهاء الإفلات من العقاب ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والخروقات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتحث حركة عدم الانحياز الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة على النظر بجدية في تقرير ونتائج بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الأعمال العسكرية في غزة وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان S-12/1 واتخاذ إجراءات بشأنهما.

والأمر يقتضي اتخاذ تدابير فورية لضمان اتخاذ قرار يدعو حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيقات مستقلة، طبقا للمعايير

الفلسطينيين في قطاع غزة. وتشمل هذه التدابير فتح إسرائيل للمعابر الحدودية في غزة بصورة مستمرة ودائمة بالامتثال التام لشروط وأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لضمان حرية وصول المعونة الإنسانية وغيرها من الإمدادات والسلع الأساسية، بما في ذلك الإمدادات التجارية والمواد اللازمة لإعادة الإعمار، وتيسير دخول الأشخاص إلى غزة وخروجهم منها.

تعرب حركة عدم الانحياز عن أسفها إزاء استمرار إعاقة استيراد مواد البناء الأساسية إلى غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي المستمر. وتشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة الملحة إلى بدء إعادة الإعمار في قطاع غزة، بما في ذلك بتنفيذ اقتراح الأمين العام بدء أنشطة إعادة إعمار مدنية بقيادة الأمم المتحدة والانتها من عدة مشاريع متوقفة تديرها هيئات تابعة للأمم المتحدة عاملة على أرض الواقع. ومن الضروري بذل جهود فورية وعاجلة لتلبية احتياجات السكان المدنيين الفلسطينيين في هذا الصدد، وبخاصة أنه مر قرابة العام على وقوع هذه العملية العسكرية المدمرة وفصل الشتاء يقترب بسرعة.

وتدعو حركة عدم الانحياز الطرفين إلى اتخاذ جميع الخطوات الملائمة، في إطار نظمهما القانونية الوطنية خلال فترة ثلاثة أشهر ووفقا للتكامل بين الولاية القضائية الوطنية والدولية، لإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وتتماشى مع المعايير الدولية بشأن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أبلغت عنها بعثة تقصي الحقائق وتقدم تقارير إلى آلية الرصد للمساعدة على كفالة تحقيق المساءلة وإقامة العدالة.

إن أي شيء لا يبرر سياسة العقاب الجماعي لشعب تحت الاحتلال وتدمير وسائل كسبه لأسباب الحياة الكريمة أو الصدمات النفسية التي تسبب فيها العدوان العسكري

تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على إيمانها الراسخ بأن احترام القانون الدولي والامتثال له، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك قرارات الأمم المتحدة، سيؤثران على جهود تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية وسياسية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تأثيرا إيجابيا ويدفعانها قدما.

تدعو حركة عدم الانحياز إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى إلى إنهاء تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها على السكان المدنيين في غزة، وتسببت في معاناة هائلة في أوساط الفلسطينيين، ترقى إلى مستوى الأزمة الإنسانية الخطيرة، وفي استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك، في جملة أمور، إعاقة إعادة الإعمار المطلوبة بشدة في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، توصلت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى أن إسرائيل تفرض حصارا يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي وتنفذ سياسة منهجية للعزل المطرد لقطاع غزة وحرمانه. وفضلا عن ذلك، تشير البعثة، على النحو المحدد في سياق تحقيقها، إلى أن العملية العسكرية الإسرائيلية استهدفت سكان غزة بالكامل، تنفيذا لسياسة شاملة ومستمرة تهدف إلى معاقبة سكان غزة ولسياسة متعمدة للاستخدام غير المتناسب للقوة تستهدف السكان المدنيين.

ومن الواضح أن تلك النتائج المنذرة بالخطر تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. ولا بد من اتخاذ تدابير جدية لضمان حماية السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرها، بما في ذلك القدس الشرقية، وإنهاء الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب التي سمحت باستمرار هذه الانتهاكات الجسيمة والصارخة للقانون الدولي بدون عقاب.

كما أن المطلوب هو اتخاذ تدابير فورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للسكان

المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة"، تقرير غولدستون، الوارد في الوثيقة A/64/L.11. ومشروع القرار يؤكد التزام جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويشدد على أهمية سلامة جميع المدنيين ورفاههم وحماية المدنيين في الصراع المسلح، وكذلك منع الإفلات من العقاب وإقامة العدالة.

ويؤيد مشروع القرار تقرير مجلس حقوق الإنسان المعتمد في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، المعقودة في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (A/64/53/Add.1) ويطلب إلى الأمين العام إحالة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) إلى مجلس الأمن.

ويطلب مشروع القرار إلى حكومة إسرائيل أن تتخذ كل الخطوات الملائمة في غضون ثلاثة أشهر لإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المبلغ عنها في تقرير غولدستون، بهدف ضمان الخضوع للمساءلة والعدالة.

ويحث مشروع القرار، تماشيا مع توصية بعثة تقصي الحقائق، على أن يجري الجانب الفلسطيني تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية، في غضون ثلاثة أشهر أيضا، في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها.

كما يوصي مشروع القرار حكومة سويسرا، بصفتها الحكومة الوديدة لاتفاقية جنيف الرابعة، بأن تتخذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن لإعادة انعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن

الوحشي الذي شنته حكومة إسرائيل، ما يسمى "عملية الرصاص المسكوب". فذلك يسهم في إيجاد حالة ينشأ فيها الشباب في ظل ثقافة للكرهية والعنف وتضائل الأمل في التغيير في المستقبل، الأمر الذي يدمر حلقة العنف والبؤس والخسارة العقيمة والمدمرة والتي تبعث على اليأس.

يزيد انعدام المساءلة وغياب العدالة المستمران من تقويض احتمالات إنجاز عملية ناجحة للسلام تهدف في نهاية المطاف إلى وضع حد لهذا الصراع المأساوي الذي طال أمده بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام ١٩٦٧ للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وكفالة نيل الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير في دولته المستقلة التي تملك مقومات البقاء. وهذا أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار ليس في المنطقة وحدها، ولكن على مستوى العالم أيضا.

ويجب على الطرفين وأجهزة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواجهة الحقائق التي أبرزها تقرير غولدستون بصورة جدية وجماعية والتصرف وفقا لذلك على نحو مسؤول وفقا لجميع الالتزامات بموجب الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن حركة عدم الانحياز لا تزال مستعدة للمشاركة بصورة فعالة في أي عمل محتمل لكفالة التحقيق مع جميع المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في قطاع غزة ومحاکمتهم. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن العدالة الجنائية يجب أن تأخذ مجراها وأن ثقافة الإفلات من العقاب يجب أن تنتهي.

أنتقل الآن للتكلم بصفتي الوطنية، والنيابة عن مقدمي مشروع القرار، ومن بينهم السنغال وجميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء ثلاث دول، أود أن أتولى أعرض مشروع القرار المعنون "متابعة تقرير بعثة الأمم

لا شك أن إقرار مجلس حقوق الإنسان تقرير غولدستون وتأييد التوصيات الواردة فيه يشكل خطوة هامة نحو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب المشينة التي سادت فترة طويلة جدا، ونحو ضمان المساءلة عن ارتكاب الجرائم، وضمان العدالة للشعب الفلسطيني الذي عانى لأمد طويل من الظلم الفادح الواقع عليه.

إنني أقف أمام الجمعية اليوم لأنقل معاناة الشعب الفلسطيني الذي يرزح منذ أكثر من أربعة عقود تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي، والذي حرم من حقوقه في تقرير مصيره والسيادة على أرضه، والذي تعرض مرارا وتكرارا للتشريد والقتل والسجن والدمار والقمع والعقاب الجماعي، بما في ذلك الحصار الخانق، ومصادرة أراضيه وممتلكاته والاستيطان الاستعماري الذي لا يتوقف، في انتهاك لحقوقه وحرياته الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش أكثر من نصف الشعب الفلسطيني كلاجئين عديمي الجنسية بلا وطن ومحرومين من حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم لأكثر من ستة عقود حتى الآن.

وعلى مدى تلك العقود ناشد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية العالم أن يقف إلى جانب الحق والعدل وأن يضع حد للظلم والعدوان الواقع عليهم وأن يحاسب إسرائيل على جرائمها وانتهاكاتها وأن ينفذ قرارات الشرعية الدولية ولكن لم تكن هناك استجابة لهذه النداءات. وعلى الرغم من كل الجهود أحقق المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، في تنفيذ قراراته، معززا بذلك ثقافة الإفلات من العقاب، التي مكنت إسرائيل من الإمعان في ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

لقد تم توثيق هذه الجرائم في عدد لا يحصى من التقارير من قبل لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولكن لم تتخذ أية إجراءات

تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكفالة احترامها وفقا للمادة ١ المشتركة.

أخيرا، يطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في غضون ثلاثة أشهر، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بهدف النظر في اتخاذ إجراءات أخرى، إذا لزم الأمر، من قبل أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها مجلس الأمن. وأخيرا وليس آخرا تقرر الجمعية إبقاء المسألة قيد نظرها.

وفي ضوء الطابع الإجرائي لمشروع القرار وتمشي مع قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدول لحقوق الإنسان ضد موجات الإفلات من العقاب والانتقائية والكيل بمكيالين، نؤمن، نحن متبني مشروع القرار، بأن جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ستتمكن من تأييد مشروع القرار هذا.

الرئيس: أعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أود في البداية، باسم فلسطين أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالشكر والتقدير على جميع جهودكم التي تبذلونها في توجيه الجمعية العامة بحكمة واقتدار، وعلى استجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الهام للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، المعروف أيضا باسم تقرير غولدستون. وفي هذا الصدد أود أيضا أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا البالغ للمجموعة العربية وحركة عدم الانحياز ومجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لجهودها القيمة ودعمها إزاء هذا الموضوع. كما نتقدم بالشكر إلى كل الدول التي أيدت ودعمت قرار مجلس حقوق الإنسان د-١٢/١ الذي اتخذ في دورته الاستثنائية الثانية عشرة في جنيف.

الاستيطانية وبناء الجدار في المدينة وحولها، ونقل المزيد من المستوطنين، وهدم منازل الفلسطينيين وأعمال الحفر في المدينة، والأعمال التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون في باحة الحرم الشريف، مما يثير الحساسيات الدينية لا في المدينة المقدسة فحسب، ولكن أيضا وأبعد من ذلك، في جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي. لقد وجهنا انتباه المجتمع الدولي مرارا إلى تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية تجاه القدس الشرقية المحتلة، ونفعل ذلك مرة أخرى من على هذا المنبر اليوم.

إذا ما فشلنا في هذا الاختبار، ولم نبرهن على وجود التزام جدي بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فإن حركة حقوق الإنسان الدولية، التي أدت حتى الآن إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والتي يمكن أيضا أن تدعي أنها أكبر إنجاز للمجتمع الدولي في العقود الستة الماضية، ستكون معرضة لخطر الزوال. علاوة على ذلك، فلقد علمنا التاريخ أن انعدام المساواة والعدالة المتواصل لن يؤدي إلا إلى زيادة الصراع وتأجيج العنف، وبالتالي تبديد أي أمل في السلام والتعايش المشترك.

إن الوضع في قطاع غزة غير مقبول كليا ومدان. خلال أكثر من عامين وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تفرض عقابا وسجنا جماعيا على أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة، وتحرمهم من كافة حقوقهم الأساسية. وعلى الرغم من النداءات الدولية المتكررة لإنهاء مثل هذه التدابير غير القانونية، الحصار الإسرائيلي قائم دون خشية من مساءلتها عن جرائمها.

ولم تكتف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحصارها الخانق، بل إنها شنت حربا وحشية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ضد السكان المدنيين العزل والمحاصرين. وعلى مدى ثلاثة أسابيع تسببت قوات الاحتلال الإسرائيلي في إزهاق أرواح وإصابة الآلاف من السكان

لمتابعة تلك التقارير والنتائج التي توصلت إليها بشكل جدي لإنهاء الاحتلال ووضع حد لجرائم إسرائيل وانتهاكاتهما ضد شعبنا.

وبانعدام الخوف من المحاسبة والمساءلة، وبالإفلات الصارخ من العقاب، واصلت إسرائيل سياستها وممارستها غير القانونية في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، منتهكة القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تحكم العالم المتحضر.

لا توجد هناك دولة أخرى في العالم إلا إسرائيل تتنكر لحق تقرير المصير وحقوق الإنسان لشعبه بأكمله كما أقرتها الأمم المتحدة منذ أكثر من ٦٢ عاما باعتماد قرار التقسيم ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧. وعلاوة على ذلك حاولت الجمعية العامة ومجلس الأمن التعامل خلال تلك السنوات مع هذه القضية، من خلال اعتماد مئات القرارات التي لم تمثل إسرائيل لأي منها. وما مكن السلطة القائمة بالاحتلال من فعل ذلك هو استمرار فشل الهيئات والمؤسسات المخولة بمتابعة وتنفيذ القرارات، بما فيها مجلس الأمن، من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال.

وهكذا استمرت الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمر معها واقع الممارسات غير القانونية للاحتلال الإسرائيلي، الأطول والأخير في العصر الحديث، في أن تشكل اختبارا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، الاختبار الذي سيحكم على التزامنا الحقيقي كمجتمع دولي بالتمسك بحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أؤكد اليوم على خطوة الحالة السائدة في القدس الشرقية المحتلة فالحالة ملتهبة للغاية بسبب الأعمال الاستفزازية وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك استمرارها بشكل صارخ في الأنشطة

إن عمق الصدمة النفسية والألم والمعاناة والدمار الهائل الذي لحق بالشعب الفلسطيني، أطفالاً ونساءً ورجالاً، بمن فيهم اللاجئين والمسنون والمعاقون، تؤكد هذه الحقائق المروعة التي لا جدال عليها حتى يومنا هذا. وفي هذا الصدد، من الأمور البالغة الاستهجان أن نفس هؤلاء السكان المدنيين ما زالوا يعيشون في بؤس ومشقة وسط ركام بيوتهم المهدمة بسبب استمرار إسرائيل في فرض حصارها وعرقلتها لجهود إعادة الإعمار والانتعاش، التي أدت إلى تعميق المعاناة الإنسانية وزادت من مشاعر الظلم الفادح الواقع عليهم.

وبحسب التقرير فإن هذه الأعمال تندرج في إطار سلسلة متوالية من السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف السياسية لإسرائيل تجاه قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة ككل، والتي تضمنت بشكل منهجي انتهاكات متعمدة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما فيه التزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد فإننا نعتقد أنه من الضروري للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تلتزم باتفاقياتها، بما في ذلك وفقاً للمادة ١ المشتركة باحترام وضمأن احترام الاتفاقية في كافة الظروف، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إننا ندرك أن البعثة قامت بالتحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد الجانب الفلسطيني. وإننا لنجدد من على هذا المنبر مرة أخرى، ومجدداً وبوضوح، أنه لا يوجد على الإطلاق أي تماثل أو تناسبية في هذا الصدد بين السلطة القائمة بالاحتلال وبين الضحية، الشعب الرازح تحت نير الاحتلال. كما أننا نأخذ على محمل الجد الادعاءات الواردة في تقرير غولدستون بشأن انتهاكات فلسطينية محتملة، ونؤكد من جديد احترامنا للقانون وقناعتنا به، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي،

المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، ومن التدمير المتعمد للمنازل والبنى التحتية والمؤسسات العامة والممتلكات الاقتصادية والصناعية والزراعية ومرافق الأمم المتحدة.

ومنذ اليوم الأول للعدوان العسكري الإسرائيلي لم تتوقف المناشدات الصادرة من كافة الجهات الدولية التي تطالب إسرائيل بوقف العدوان والتزامها بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي. وعلى الرغم من اعتماد مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والجمعية العامة القرار دإط-١٨/١٠، الذي سبقه، فإنهما لم ينفذا في وقتها ولا حتى هذه اللحظة. وعقد مجلس حقوق الإنسان اجتماعاً طارئاً واعتمد قراراً بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق من شخصيات قانونية مرموقة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا. وبعد وقت قصير من تشكيل البعثة ووجهت بتحدٍ رئيسي وهو قرار حكومة إسرائيل بعدم التعاون معها. وبالرغم من ذلك، قامت البعثة بالذهاب إلى قطاع غزة وأجرت تحقيقاً شاملاً ومهنيًا في كافة الانتهاكات من قبل جميع الأطراف.

في هذا الصدد، فإن التحقيق الذي أجراه القاضي غولدستون وفريقه أدى إلى نتائج لا جدال فيها، أعادت التأكيد بوضوح على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. هذه الانتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم حرب، بل وجرائم ضد الإنسانية، وهذا يشمل القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية وإلحاق أضرار بدنية ونفسية بالمدنيين وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، دون أن تبرر ذلك ضرورة عسكرية، كلها تتم بغير وجه حق، وتعسفاً، وتزيد من المسؤوليات الجنائية الملقاة على إسرائيل.

ويضعان حدا للجرائم التي تسببت في الكثير من المعاناة وإطالة أمد هذا الصراع المأساوي.

لهذا فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء المحترمة إلى الانضمام إلينا في جهودنا الرامية إلى تحقيق العدالة والسلام، حتى نرقى بالمبادئ التي أقيمت عليها هذه المنظمة الدولية. نحن ندعوكم للانضمام إلينا في السعي لحماية نظامنا السياسي والقانوني الدولي من أن يصبح مجرد من معناه ومصادقته. إن شعوب العالم تراقبنا اليوم عن كثب للتأكد من أن هذه الجمعية الموقرة ملتزمة بحقوق وحياتة جميع الشعوب، مهما كانت ضعيفة. وحكمها لا يسمح بتفريط الخطاب السياسي والنظر غير المنطقي للموضوع قيد البحث. وبعد هذه التجربة فإن شعوب العالم ستصنفنا إلى أولئك الذين يقفون أوفياء لمبادئ القانون الدولي، وأولئك الذين لا يقيمون وزنا لتلك المبادئ ولا حتى قيمة لحياة الإنسان وللمساواة في الحقوق.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/64/L.11) يمثل جهدا جماعيا جادا ومسؤولا للتعاطي مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. وعند النظر فيه، فإننا نناشد الدول الأعضاء إلى التفكير في الآلاف من الأطفال الفلسطينيين الذين ما زالوا يعانون من عواقب الممارسات الإرهابية الطويلة الأمد، ومن الرعب والموت والدمار الذي فرض عليهم من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وبينما تستعدون للتصويت، أدعوكم لتذكر أطفالنا الذين ما زالوا يعانون من ممارسات الإرهاب والقتل والدمار التي ألحقتها السلطة القائمة بالاحتلال بهم. هؤلاء الأطفال يعيشون في خوف وهلع من القصف المدوي لمنازلهم وأحيائهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهم وغيرهم من الضحايا ما زالوا يعانون من الإصابات البالغة التي لحقت بهم من جراء

ونؤكد أيضا التزامنا بإجراء تحقيقات عن طريق الآليات القانونية المحلية لمعالجة هذه القضية الهامة.

ومع ذلك فإن تقرير غولدستون يشكل سجلا جديدا لإدانة الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ضد شعبنا في ظل الاحتلال، وتمثل التوصيات الواردة فيه إسهاما هاما في السعي لتحقيق السلام والعدالة. فمن الواضح أن هناك ضرورة حتمية لإجراء متابعة جادة ومسؤولة على جميع المستويات، وهذا أمر حيوي وهام لمنع تكرار مثل هذه الجرائم الإسرائيلية ضد شعبنا.

يجب أن لا نسمح لمناقشاتنا اليوم بأن تتحول إلى مناسبة جديدة لإظهار التعاطف ومظاهر التأكيد لاحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي فحسب، بل يجب أن نقف جميعا ومعا لنواجه أهم اختبار لمصادقية وسلامة وديمومة النظام الدولي الذي صغناه في قوانين. فكلما تعاطف لن تكفي للتعويض عن عقود من العنف والقهر، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من غير رادع. وقد حان الوقت الآن لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب بسرعة وبحزم من أجل تحقيق العدالة والأمن والسلام الدوليين.

اليوم، نطالب وباسم جميع الضحايا الفلسطينيين الذين عانوا من ويلات الجرائم الإسرائيلية، أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا واضحا لإحقاق العدالة وإعلاء شأن القانون الدولي، ويجب أن تعرف السلطة القائمة بالاحتلال أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أعمالها غير القانونية وانتهاكاتهما وجرائمها بعد الآن، لأن الالتزام بمبادئ القانون الدولي يجب أن يفوق أي اعتبارات أخرى قد تجعل من نظامنا الدولي موزعا للسخرية. إن عدم التغاضي عن هذه الجرائم والالتزام المبدئي بالقانون سيساهمان في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب

الإنسان ولضمان احترام سيادة القانون الدولي الذي يُعد أمراً حيوياً من أجل تحقيق هذا العهد الجديد بشكل فعلي، ولتحقيق السلام الحقيقي والتعايش في المنطقة، إذ أن الإفلات من العقاب وغياب العدالة لن يؤدي إلا إلى استمرار هذا الصراع المأساوي ويطيلاً معاناة المدنيين ويعرقل جهود السلام.

وختاماً نعرب عن أملنا أن تؤيد الدول الأعضاء بقوة مشروع القرار المطروح أمامنا بوصفه خطوة هامة في ذلك الاتجاه خلال هذه المرحلة. ونعبر عن امتنان فلسطين للجمعية العامة الموقرة على ما تقدمه من دعم غامر. ونحن واثقون من أنها ستواصل اتخاذ مواقفها المبدئية فيما يتعلق بهذا الأمر، وخاصة في هذه الفترة الحرجة للغاية من التاريخ، حيث أن نجاحنا في هذا المسعى سيشكل منعطفاً يؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين جهودنا المتضافرة من تحقيق العدالة والسلام معاً، لتتقلنا إلى عهد جديد لشعوب المنطقة بأسرها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول بادجي، من السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بادجي (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أرحب بعقد هذه المناقشة بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/64/490، المرفق)، الذي بموجبه قامت الجمعية العامة دونما تأخير بمتابعة توصية مجلس حقوق الإنسان.

إن أحداث العنف التي وقعت في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ما زالت ماثلة جداً في أذهاننا، لا سيما وأن الفوضى الناجمة عن

استخدام الأسلحة الفتاكة بما في ذلك الفسفور الأبيض الذي تركتهم مشوهين جسدياً ومضطربين نفسياً. إنهم يتطلعون إلى المجتمع الدولي لمساعدتهم للتغلب على هذه الأزمة ولتجنب ارتكاب مثل هذه الجرائم بحقهم أبداً.

بالرغم من كل معاناته بسبب العنف الإسرائيلي وهجماتها الإجرامية والوحشية، فإن الشعب الفلسطيني مصمم على ضمان مستقبل كريم لأطفاله؛ مستقبل خالٍ من الاحتلال والعنف والألم. وسوف يرقى شعبنا، كطائر الفينيق، لإعادة بناء حياته وبناء مستقبل يسوده السلام والحرية والاستقرار والأمن لأطفالنا. فإننا سنظل ملتزمين في سعينا لتحقيق العدالة ومواصلة دعوتنا لنحظى بدعمكم بنفس القدر من الثبات، لأن السلام لا يمكن أن يتحقق بدون إحقاق العدالة.

في هذا الإطار، لقد أثبت التاريخ لنا أن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وتحقيق العدالة هي للأسف ليست عملية فورية. إنها تتطلب مثابرة ومواقف مبدئية والتزام على أساس القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية. ولهذا، فإننا سنواصل سعينا لتحقيق العدالة، وسوف نواصل رفض الإفلات من العقاب الذي سمح لإسرائيل كل هذه السنوات بارتكاب جرائم جماعية ضد الشعب الفلسطيني بدون خوف من العقاب. ونحن نطالب بوضع حد لهذا الإفلات من العقاب. نريد أن نطوي صفحة هذا الفصل المروع والمأساوي لفلسطين والعبور إلى عهد جديد يمكن شعبنا من أن يعيش في سلام وحرية وكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، ويمارس الحقوق التي يتمتع بها جميع البشر وحرم منها لأمد طويل.

هذا يتطلب منا أن نعمل فرادى وجماعات، بمسؤولية وعلى وجه الاستعجال، من أجل تعزيز احترام حقوق

حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني. ودعا المشاركون إلى تنفيذ توصيات جميع آليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة وحثوا جميع الحكومات على أن تفي بالتزاماتها القانونية التي تعهدت بها لدى التصديق على اتفاقيات جنيف وغيرها من الصكوك القانونية.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بقيادة القاضي ريتشارد غولدستون، وهو محام بارز من جنوب أفريقيا يحظى بالاحترام الدولي، قدمت تقريراً شاملاً ومتوازناً وموثوقاً به عن أحداث غزة (A/64/490، المرفق).

إن نطاق التحقيق ونوعية التحليل القانوني يدعوان إلى الإعجاب. وحلل الفريق الحقائق على ضوء المعايير الدولية السارية. وقد لاحظنا أن إسرائيل رفضت التعاون مع البعثة، ومنعتها من الدخول إلى أراضيها وإلى الضفة الغربية، وامتنعت عن الرد على قائمة شاملة بالأسئلة التي قدمها الفريق. وقامت إسرائيل أيضاً بتوجيه انتقادات شديدة للتقرير. وتعاونت السلطات الفلسطينية في كل من غزة والضفة الغربية مع البعثة.

واستنتج التقرير أن العملية العسكرية الإسرائيلية استهدفت الشعب في غزة ككل، تنفيذاً لسياسة عامة ومستمرة هدفها معاقبة سكان غزة، ومعتمدة سياسة مقصودة تقوم على استخدام القوة غير المتناسبة ضد السكان المدنيين. إن تدمير مرافق إمداد الأغذية والمياه ونظم الصرف الصحي والمصانع والمباني السكنية كان نتيجة لسياسة متعمدة ومنظمة زادت من مشقة حياة السكان المدنيين القاسية أصلاً. واستنتجت البعثة أن الحوادث ونمط سير الأحداث التي نظرت فيها نتجت عن تخطيط متعمد وقرارات مستندة إلى سياسات.

العملية العسكرية الإسرائيلية لا تزال على حالها. ولم تتغير الحالة المأساوية على الأرض كثيراً. فبعد حوالي ١٠ أشهر على انتهاء الأعمال العسكرية، لا يوجد تقدم في إعادة الإعمار أو إعادة فتح الحدود. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفورا بعد بدء الهجوم الإسرائيلي على غزة، أدانت لجنتنا الحملة العسكرية القاتلة والدمار الذي ألحقته الدولة القائمة بالاحتلال في استخفاف كامل بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

لقد ردّ المجتمع الدولي فوراً واستجاب بصوت واحد للانتهاكات التي ارتكبت في قطاع غزة. إن بضع بعثات للتحقيق أرسلتها مختلف الكيانات الدولية خلال الأشهر الماضية بهدف التثبت من الحقائق المحيطة بأحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد أشادت لجنتنا بالأمين العام على إنشائه السريع لمجلس التحقيق في الحوادث التي أثرت على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. كما أنشأت جامعة الدول العربية لجنة مستقلة لتقصي الحقائق معنية بغزة.

وكشفت نتائج تلك التحقيقات عن انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك إمكانية ارتكاب الجناحين لجرائم حرب. كما أصدرت منظمات المجتمع المدني عدداً من التقارير التي أجمعت على وقوع انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

وقد أشادت اللجنة بعمل تلك البعثات لتقصي الحقائق وأيدت الدعوات من أجل المساءلة. وفي تموز/يوليه الماضي، دعت لجنتنا في جنيف إلى عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن القضية الفلسطينية للنظر في النتائج الأولية لتلك التحقيقات بهدف معلن وهو تعزيز التقييد بقواعد القانون الإنساني الدولي. وضم الاجتماع خبرات حقوقيين دوليين مرموقين وممثلي دول أعضاء ومنظمات

الطرفين عن إجراء تحقيقات موثوق بها خلال ستة أشهر - وفي هذا الحال لا غير - يوصي التقرير بالمساءلة من خلال إجراءات قضائية دولية.

ويحث التقرير المجتمع الدولي على الإقلاع عن ممارسات الماضي وعلى اتخاذ خطوات جريئة للذود عن القانون الدولي لمصلحة تحقيق السلام. وهو يعطي المجتمع الدولي فرصة للمطالبة، في سياق النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بنفس القدر من المساءلة التي يطبقها في نزاعات أخرى. إن عدم المطالبة بالعدالة من شأنه أن يكون بمثابة خيانة لحقوق الضحايا الإسرائيليين والفلسطينيين وتقويض لمبادئ القانون الدولي عامة، التي تؤيدها الأغلبية العظمى للدول الأعضاء. كما أن التقرير يمثل تحدياً معنوياً وأخلاقياً هاما للطرفين.

وترى لجنتنا أن مرتكبي الجرائم الخطيرة في كلا الجانبين يجب أن يُقدموا للعدالة وأن يُساءلوا عن أعمالهم. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي اتخاذ ما تفرضه المبادئ من إجراءات لكفالة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي والتقيّد بها. كما تدعو اللجنة بشكل خاص جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة ١ المشتركة فيما يتعلق باحترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف.

وقد ترى الجمعية العامة النظر في اتخاذ قرار يقضي بعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية لدراسة السبل الكفيلة بتنفيذ المادة ١ من الاتفاقية. كما يجب أن يُطلب من الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، النظر في كيفية التعامل بفعالية مع انتهاكات القانون الدولي.

ينبغي لأي تسوية متفاوض عليها للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أن تكون ضاربة الجذور في مبادئ

ويغطي التقرير أيضا انتهاكات ناجمة عن المعاملة الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين وتزايد عمليات الإغلاق وتقييد التنقل وهدم المنازل. وحسب التقرير، أدى اعتقال أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني إلى شل الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

واستخلصت البعثة أيضا أن الإطلاق المتكرر للصواريخ وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل من جانب مجموعات فلسطينية مسلحة شكل جرائم حرب ويمكن أن يرقى إلى الجرائم ضد الإنسانية بسبب عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والسكان المدنيين. وأذكر بأن لجنتنا أدانت باستمرار جميع الهجمات التي استهدفت بشكل عشوائي السكان المدنيين الإسرائيليين والممتلكات المدنية الإسرائيلية. ويحث تقرير غولدستون أيضا على إطلاق سراح العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط، وهو مطلب تؤيده لجنتنا تأييدا كاملا.

وقدمت بعثة تقصي الحقائق، بتقريرها، أدلة غير متحيزة كثيرة على أن مجموعات مسلحة إسرائيلية وفلسطينية على حد سواء ارتكبت انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء القتال، بما في ذلك بعض الانتهاكات التي ينبغي أن تحري المقاضاة بشأنها بوصفها جرائم حرب. وتدعم لجنتنا التوصية البارزة للبعثة بأن تقوم إسرائيل والفلسطينيون بإجراء تحقيقات نزيهة ومحاكمة الذين تثبت مسؤوليتهم.

والأمر الأهم هو أن التقرير يدعو إلى إجراءات متابعة من جانب مختلف الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويطلب التقرير بالتحديد إلى مجلس الأمن أن ينشئ لجنة خبراء لرصد تلك التحقيقات المحلية. وفي حال تقاعس

البارزة من ذوي الخبرة المشهود لها في الدوائر القانونية الوطنية والدولية يؤكد موضوعية التقرير وتوازنه، وهو، كما نتفق على ذلك جميعاً، ما يتكفل بصون مبادئ العدالة والمسؤولية ومكافحة الإفلات من العقاب بإلقاء الضوء على الانتهاكات التي ارتكبت إبان عملية الرصاص المسكوب في قطاع غزة.

إن القصف الإسرائيلي الفتاك وغير المتناسب لقطاع غزة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بذريعة الدفاع عن مواطنيها ضد الهجمات الصاروخية من قبل الجماعات الفلسطينية قد كشف عن انتهاكات إسرائيلية غير مقبولة لأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. إن تلك الهجمات بالقنابل مرفوضة أيضاً لأن ثمة مؤشرات تثبت أن الغزو العسكري لغزة من قبل الجيش الإسرائيلي قد فاقم الانتهاكات المرتكبة ضد القانون الدولي، ضمن أمور أخرى، من جراء الحصار المفروض على قطاع غزة الذي يعتبر ضرباً من ضروب العقاب الجماعي، وبسبب زيادة عدد المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الضفة الغربية والقدس الشرقية.

واليوم تتواصل، بل تتصاعد، تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية الوحشية بقدر ما هي غير قانونية، وذلك في مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي لا أحسني في حاجة للتذكير بأنها تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى دولة إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل بصرامة بقواعد القانون الإنساني الدولي.

إزاء تلك الانتهاكات المتكررة في غزة، سارع عدد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق بغية معرفة الحقائق بشأن العملية العسكرية

القانون الدولي الواجبة التطبيق بمخافيرها. وما من سبيل لأن يبلغ النظام القانوني الدولي أهدافه إلا باحترام، وكفالة احترام، القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما لن يتسنى إصلاح العدالة الدولية ما لم تلتزم الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي بتحقيق مبدأ المساءلة عن أي انتهاكات للقانون الدولي ووضع حد للإفلات من العقاب. إن التحدي المائل أمام المجتمع الدولي بعد ستين عاماً من دخول اتفاقيات جنيف حيز التنفيذ هو اتخاذ خطوات عملية نحو تنشيطها بوصفها قواعد للقانون الدولي ينبغي امتثال جميع الأعضاء لها.

أود الآن أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن بلدي السنغال.

تجاوزاً مع نداء الجمعية العامة، يرحب وفدي بعقد هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بناء على توصية من مجلس حقوق الإنسان.

وفي واقع الأمر، فقد أسست الأمم المتحدة حقاً كما ورد في ميثاقها على "إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء... من حقوق متساوية". إن التصدي لذلك التحدي هو واحد من أهم واجباتها ويمثل إلى حد بعيد المعيار الذي على ضوءه تحكم على أعمال المنظمة الشعوب التي تعمل على خدمتها. وإذا كانت منظمنا الدولية قد أخفقت في بعض الأحيان في الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي، فإن توصيات تقرير غولدستون تضعها، بشكل مباشر، وجها لوجه مع مسؤولياتها.

أغتني هذه الفرصة لأعرب عن بالغ التقدير الذي يكتنه وفد السنغال لأعضاء البعثة بقيادة القاضي ريتشارد غولدستون، ممثل جنوب أفريقيا. إن اختيار تلك الشخصيات

جاهدين مع أطراف الصراع لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لذلك الصراع الذي طال أمده في تاريخنا المعاصر.

لقد حان الأوان الآن لتغيير المسار. إننا نقف عند منعطف في تاريخ البشرية. يوفر تقرير غولدستون أفضل أمل للعدالة وينصف الضحايا. وعلى أساس تلك النتيجة، يوجه بلدي هنا والآن مناشدة رسمية للمجتمع الدولي لرصد الجهود لإرساء الأساس لإحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أيدت هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويحض الاتحاد الأوروبي مرة أخرى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على الدخول في مفاوضات سلام جادة وفي أسرع وقت ممكن، واحترام الاتفاقات السابقة والقانون الدولي، بما في ذلك التزامات خارطة الطريق. ونكرر الحاجة إلى ضمان التوصل إلى حل سياسي، على أساس الدولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وإذا ما أُريد إحلال سلام حقيقي، لا بد من إيجاد طريقة لتشاطير القدس كعاصمة في المستقبل للدولتين. والاتحاد الأوروبي لم يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل ١٩٦٧ سوى الحدود التي يتفق عليها الطرفان.

ونُهب بالطرفين التقيد تقيدا كاملا بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولا بد من التحقيق في جميع الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ولا بد من مساءلة المسؤولين عن انتهاكها.

الإسرائيلية. ولقد كشفت نتائج تلك التحقيقات عن ارتكاب العديد من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بل حتى عن جرائم حرب ارتكبتها طرفا الصراع.

ولما كان من غير الممكن أن تقف الأمم المتحدة موقف المتفرج إزاء هذه الانتهاكات، فقد أنشأت، عن طريق مجلس حقوق الإنسان، بعثة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. ويتضمن تقرير البعثة، الذي صدر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مجموعة من التوصيات بشأن الخطوات المطلوب اتخاذها من قبل طرفي النزاع والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الالتزام الواقع على الطرفين بإجراء تحقيق محايّد ومعقّد بشأن تلك الانتهاكات.

إن التنفيذ الفوري لتلك التوصيات من قبل الأطراف المعنية يجب أن يتم بدون تعطيل بأي ذريعة. من المهم في هذا السياق دعم جهود الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ومساندتها بقدر المستطاع، بهدف كفالة الامتثال الكامل لمعايير القانون الإنساني الدولي واحترامها. كذلك نذكّر مرة أخرى بأن على الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة ١ المشتركة من اتفاقية عام ١٩٤٩ التي تتطلب منها احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف.

وفي ذلك الصدد، إن السنغال إذ تدرك أهمية مكافحة الإفلات من العقاب في سياق تعزيز دور سيادة القانون، تناشد اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة التقيد الصارم بقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الكفاح ضد الإفلات من العقاب لا ينبغي له بأي شكل من الأشكال أن يؤثر في تصميمنا على إحراز تقدم في تسوية الصراع الإسرائيلي العربي، بل ينبغي له أن يشجعنا على السعي

الانتهاكات المحتملة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي وفقا للمعايير الدولية. وفي ذلك الصدد، يعتقد الاتحاد الأوروبي بضرورة المتابعة المناسبة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لرئيس الجمعية العامة على عرض هذه المسألة الهامة على الجمعية لكي تنظر فيها استجابة لقرار مجلس حقوق الإنسان د-١٢/١.

لقد شهد المجتمع الدولي تدابير غير شرعية وتكثيفا للاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والاستمرار في أعمال بناء المستوطنات، والعدوان المستمر على المواقع الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين، والاستمرار في إقامة الجدار العازل في المدينة المقدسة وحولها، وتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمدينة، وفرض القيود على حرية حركة المواطنين الفلسطينيين واحتجازهم غير الشرعي وتدمير منازل الفلسطينيين. وأود هنا أن أذكر بما حدث في الأيام الأخيرة، عندما دخل المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين منازل الفلسطينيين في القدس الشريف في الصباح الباكر وقذفوا بالسكان إلى الشوارع تحت بصر وسمع قوات الاحتلال الإسرائيلية. وقد شهدنا أيضا استمرار أعمال الحفر في منطقة المسجد الأقصى وحولها والمناطق المجاورة لها.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدين بقوة تلك الانتهاكات وتعرب عن قلقها الشديد إزاء الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة استمرار الحصار الإسرائيلي الوحشي والأزمة الإنسانية الشديدة التي تلم بالسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

ويتعين إيجاد حل دائم للأزمة في غزة من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وما برح الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق شديد إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ويدعو إلى تدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها بصورة مستدامة وفورية، وفتح المعابر غير المشروطة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تأييده لأعمال إعادة الإعمار المدنية المقترحة بقيادة الأمم المتحدة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف كامل لجميع أشكال العنف، بما في ذلك وقف مستدام للهجمات الصاروخية على إسرائيل. ونكرر ندائنا من أجل العمل فوراً على إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط. وينبغي إطلاق سراح المساجين الفلسطينيين بأعداد كبيرة مع إعطاء الأولوية للقصر.

إن بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن الصراع في غزة قدمت تقريراً متضمناً في الوثيقة (A/HRC/12/48) عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك شن هجمات متعمدة على المدنيين. إنه تقرير خطير. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتقييمه بجدية. ويحيط علماً الاتحاد الأوروبي بتوصيات البعثة ويشدد على التزام جميع أطراف النزاع باحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويأسف بشدة الاتحاد الأوروبي لفقدان الأرواح خلال الصراع في غزة، ولا سيما الإصابات في صفوف المدنيين. وندين أيضاً جميع أشكال استهداف المدنيين ومرافق الأمم المتحدة خلال الصراع.

إن الاتحاد الأوروبي ما انفك يعمل على تذكير جميع أطراف الصراع بالحاجة الماسة إلى كفالة المساءلة عن جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الأولوية العليا في حقوق الإنسان تتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب. ويحث الاتحاد الأوروبي الأطراف على البدء بتحقيقات مناسبة وموثوقة ومستقلة في

مسؤولياته. لذلك، على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق، وأن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتقديم مرتكبي جرائم الحرب هذه من الإسرائيليين إلى العدالة، وأن يضع حدا للمعاملة الإسرائيلية الوحشية.

وتعرب منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى عن أسفها لاستمرار عدم التعاون من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مع كل البعثات المستقلة والدولية التي أوكل إليها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني المحتل. وهذا التصرف يكشف عن عقلية تعلو القانون، ويشكل رفضا واضحا للاعتراف بشواغل حقوق الإنسان للمجتمع الدولي.

وبغية ذكر مجرد بعض القضايا التي لا حصر لها، أود أن أذكر بالرفض الإسرائيلي للتعامل مع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، المنشأة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، لرصد حقوق الإنسان للشعب الواقع تحت الاحتلال في الأراضي المحتلة؛ والرفض الإسرائيلي للوصول إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، المنشأ عام ١٩٩٣؛ وعدم امتثال إسرائيل لدعوة مجلس الأمن إلى التعاون مع لجنة تقصي الحقائق المرسلة إلى جنين، المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) المتخذ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ والرفض الإسرائيلي للتعامل مع البعثة الرفيعة المستوى لتقصي الحقائق المرسلة إلى بيت حانون، المنشأة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ وبعثات عديدة أخرى. ومنذ عام ١٩٤٧، رفضت إسرائيل التعامل مع ٢٣ بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق وبعثات أخرى.

وفي وقت سابق من هذا العام، هال المجتمع الدولي مشاهدة الأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة المحتل. والتقارير المستقلة عن العدوان الإسرائيلي الذي دام ٢٣ يوما أظهرت للجنة الانتهاكات الخطيرة التي قامت بها إسرائيل، الدولة المحتلة، لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي. والتقارير التي تلت الدورة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة المحتل، بما في ذلك التقرير الدوري للمفوضة السامية (A/HRC/12/37) والتقرير المجمع للإجراءات الخاصة، كلها أكدت على أساس القرينة الظاهرة الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان خلال ذلك العدوان العسكري الإسرائيلي.

ولقد وثق تقرير غولدستون (A/64/490، المرفق) هذه الانتهاكات وأكدها بالأدلة. والأهم من ذلك أن التقرير أثبت أسوأ مخاوف المجتمع الدولي - أي ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها القتل المتعمد، والهجمات المتعمدة ضد أهداف مدنية، وتدمير ممتلكات المدنيين عمدًا، وشن الهجمات العشوائية، واستعمال دروع بشرية، ومعاقبة سكان غزة المدنيين جماعيا في شكل استمرار الحصار الذي ضربته إسرائيل حول قطاع غزة خلال احتلالها له. وباختصار، ارتكبت إسرائيل جرائم متنوعة، بما فيها جرائم حرب، تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن اتفاقية جنيف الرابعة.

إن مجلس حقوق الإنسان، في الفقرة ٣ من منطوق الجزء بء من قراره S-12/1، يؤيد التوصيات الواردة في تقرير غولدستون، ويناشد "هيئات الأمم المتحدة كفالة تنفيذها". والتوصيات الواردة في ذلك التقرير لم يتم توجيهها إلى مجلس حقوق الإنسان فحسب، وإنما أيضا إلى مجلس الأمن، حسبما يرد في الفقرة ١٩٦٩ من تقرير غولدستون، حيث أن التقرير يطلب إلى مجلس الأمن، على نحو لا مناص منه، أن يتحمل

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بتعازي إسرائيل حكومة وشعباً إلى آخر ضحايا الإرهاب. إن أفكارنا تتوجه إلى أكثر من ١٥٠ رجلاً وامرأة وطفلاً أبرياء سقطوا في بغداد نتيجة انتحاريين إرهابيين. ونشعر بالحزن تجاه ما يزيد على ١٠٠ ضحية سقطوا نتيجة الهجمات الإرهابية الوحشية في بيشاور وروالبندي بباكستان. ونشعر بالأسى حيال أسر موظفي الأمم المتحدة الستة الذين كانوا يعملون باسم السلام وقتلهم إرهابيون في كابول. ولن ننسى ضحايا الإرهاب في نيويورك، وواشنطن دي سي، ولندن، ومدريد، وبالي، ولوكربي، والرياض، وعمان، ومينداناو، واسطنبول، ونيروبي، والقدس، وتل أبيب، وبيونس آيرس، ومومباي، ويسلان، وإسلام أباد، والجزائر، والعديد من الآخرين الذين تحملوا شر الإرهاب.

إن الإرهاب يحرم الناس من أبسط حقوق الإنسان: الحق في الحياة. والدول ليس لديها الحق فحسب، وإنما عليها واجب مطاردة الذين يشاركون في أعمال الإرهاب الوحشية. والدول التي ترعى الإرهاب - أعضاء في هذه المنظمة يشاركون بنشاط في أنشطة من قبيل تهريب الأسلحة والذخائر والإرهابيين بحراً وجواً وبراً - يجب أن تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي. بيد أن الجمعية العامة اليوم، بدلاً من أن تواجه الإرهاب، اختارت مرة أخرى أن تعزل نفسها عن الواقع.

ولا تمت مناقشة اليوم للحقيقة والصراحة بأي صلة. وبدلاً من مناقشة أفضل الوسائل اللازمة لوقف الجماعات الإرهابية التي تتعمد استهداف المدنيين، تطلق هذه الهيئة حملة أخرى ضد ضحايا الإرهاب - أي شعب إسرائيل.

لقد أعد التقرير المعروض على الجمعية (A/HRC/12/48) في جو من الكراهية نفذ في جو من الإثم.

لقد خلّفت إسرائيل وراءها أكثر بكثير من قتلى وجرحى فلسطينيين في قطاع غزة المخضب بالدماء. فالطائرات النفاثة والدبابات والسفن الحربية الإسرائيلية لا ترى سوى هدف واحد على شاشات رادارها - المدنيون - ومع ذلك فهي تطلق النار عليهم. وهذا الأمر وثّقه فريق تابع للأمم المتحدة. وهكذا، تركت إسرائيل الأمم المتحدة في حالة يجب على المنظمة إما الرد أو إبلاغنا لماذا لم تعتمد إلى الرد.

إن عدم قدرة الأمم المتحدة على وضع إسرائيل تحت مظلة القانون الدولي أضرت للأسف بصورة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، لا سيما ونحن نشاهد التدنيس اليومي لأماكننا المقدسة في القدس الشريف. واستمرار إسرائيل في عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وعدم التعاون مع عشرات بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق يضع مصداقية الأمم المتحدة على المحك.

والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان أخذت تزداد سوءاً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال غير المشروع. فهو يعيش في ظل الرعب والخوف. ولقد حذرت منظمة المؤتمر الإسلامي مراراً من أن التدابير الإسرائيلية غير القانونية تقوض تواصل ووحدة وسلامة الأرض الفلسطينية، وتعرض للخطر إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، بناء على الحل القائم على دولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونؤكد من جديد دعوتنا إلى التكتيف العاجل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لمعالجة الأزميتين السياسية والإنسانية المستمرتين، وتوفير الدعم الهام لاستئناف عملية السلام المتصفة بالمصداقية والمستدامة وذات التوجه نحو إحراز نتائج، بما يرضي الشعب الفلسطيني.

غير المسبوق التي بذلتها إسرائيل لإنقاذ الأرواح البشرية بوصفها دليلاً على تعمد إسرائيل إحداث أية خسائر وقعت بين المدنيين. ولا يشكل ذلك عملية آمنة لتقصي الحقائق. ولكن ليس هذا كل ما في الأمر.

لقد اعترف القاضي غولدستون نفسه بأن البعثة اختارت الحوادث بصورة متعمدة لكي تتجنب تناول المشاكل العويصة المعقدة لمهاجمة التهديدات في المناطق المدنية. ويتجاهل التقرير حقيقة الأنشطة الإرهابية ومدى تعقيد التحديات العسكرية التي نواجهها في قتال الإرهابيين في حرب المدن. كما يتجاهل التقرير الدليل الدامغ على حماس تعمل عن قصد انطلاقاً من مناطق مكتظة بالسكان ومن داخل المستشفيات والمساجد، وأنها قامت بتفخيخ المباني المدنية. ولا يشير التقرير إلى تجنيد حماس للمدنيين واستغلالهم، أو استخدامهم دروعاً بشرية. إنه يقوض أركان كل ديمقراطية تدافع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية. ويعترف التقرير بأنه سيستعاض عن سيادة القانون بسيادة الإرهاب. ولكن ليس هذا كل ما في الأمر.

يرفض التقرير استقلال النظام القضائي في إسرائيل، الذي أفتخر بأني عضو فيه. إنه يتجاهل عملية التحقيقات الجنائية الإسرائيلية المكثفة في ادعاءات بسوء سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية. وإذا فعل التقرير ذلك، فإنه يشكك بشكل فعال في إجراءات التحقيق الداخلية التي تجريها القوات المسلحة في معظم الدول الديمقراطية.

تلتزم إسرائيل بالعمل وفقاً للقانون الدولي. وتشكل قواعد الصراع المسلح جزءاً من تدريب كل جندي إسرائيلي. وتلتزم إسرائيل بالتحقيق في كل إدعاء بسوء السلوك من جانب قواتها. وتستمد تلك الالتزامات من قيمنا الخالدة وتطلعاتنا من أجل تحقيق السلام.

فمنذ إنشاء لجنة تقصي الحقائق بشأن غزة بولاية أحادية الجانب كانت اللجنة هيئة مُسَيَّسة بنتائج سبق تحديدها. إنها نتاج مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وهو هيئة أدى هوسها بإسرائيل إلى اتخاذها عدداً من القرارات ضد إسرائيل أكثر مما اتخذته ضد جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة. وقد رفض مجلس حقوق الإنسان ذاته إجراء أي تحقيق فيما يتعلق بالإطلاق المستمر لـ ١٢ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون من جانب حماس، طوال ثمانية أعوام، على مدن وقرى في إسرائيل. ولم يثر قلق هذا المجلس آنذاك حالة حقوق الإنسان الأساسية لما يقرب من مليون مواطن إسرائيلي. فهل يمكننا أن نصدق الآن أن آخر ما يجسده هذا المجلس هو صورة آمنة وموضوعية ونزيهة؟

لقد دفعت المناورات السياسية المغرضة، وليس المبادئ، مجلس حقوق الإنسان إلى أن يبعث بهذا التقرير إلى نيويورك. ولم تكن العيوب التي شابت التقرير المعروض على الجمعية مجرد عيوب إجرائية فحسب، بل لوّث أيضاً التقرير بطريقة يتعذر إصلاحها. فهذا التقرير يلوي عنق الحقائق والقوانين.

واعترف القاضي غولدستون نفسه علانية بأنه إذا كانت لجنة تقصي الحقائق، التي يرأسها، لجنة تحقيق قضائية، فإن عضواً في فريقه كان سيستبعد لعدم تأهله بسبب تحيزه المباشر ضد إسرائيل. وبالرغم من ذلك، يصدر التقرير أحكاماً قضائية واسعة بوقوع مخالفات جنائية بدون توفر معلومات جوهرية. إنه يوجه اتهامات بشعة ضد إسرائيل ومع ذلك فإن الأدلة المقدمة لإثبات هذه الاتهامات كانت غير مدعومة بأية براهين في أحسن الحالات، ومزيفة في أسوأ الأحوال. وفي حالات معينة يخلص التقرير إلى النتائج استناداً إلى مجرد عدم وجود الدليل على إثبات العكس. وفي حالات أخرى، تستخدم آراء كاتب التقرير في حد ذاتها بوصفها أدلة. ومرة تلو الأخرى، يقلب التقرير حقيقة الجهود المكثفة

وتكتسب مناقشة الجمعية العامة لهذا التقرير (A/HRC/12/48)، أهمية خاصة على طريق إعادة المصادقية المطلوبة لهذه المنظمة الدولية، ولا سيما أن الجمعية العامة تمثل نبض المجتمع الدولي وأمله في ردع إسرائيل وإيقاف معاناة الشعب الفلسطيني.

لقد قامت بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، وعلى النحو الذي يستعرضه التقرير المعروض أمامنا، بالتحقيق في الوقائع كافة وخرجت بمجموعة من الاستنتاجات الوثائقية والقانونية البالغة الأهمية والأثر، حيث خلص التقرير بوضوح إلى إبراز جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها سلطات الاحتلال. وأوضح التقرير أن سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل المتعمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للسكان. وجاء في التقرير كذلك أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة. كما عدد التقرير صنوف المعاملة الاضطهادية لسكان غزة تحت الحصار، مؤكداً أنها تشكل جريمة ضد الإنسانية.

وأجرت البعثة أيضاً تحقيقات في الحالات العديدة التي قامت فيها إسرائيل بتدمير البنى الأساسية الصناعية ووحدات إنتاج الأغذية ومنشآت المياه ووحدات معالجة الصرف الصحي والمساكن، بل والمطاحن. وأوضح التقرير أن انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وارتكاب الخروقات الخطيرة والتدمير المفرط وغير المشروع هي بمثابة جرائم حرب دون منازع. أما فيما يتصل بتدمير المباني الحكومية والبنية التحتية فقد أوضح تقرير اللجنة أن الهجمات التي شنت عليها كانت متعمدة، مثلما شنت على أهداف مدنية، بما يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الإنساني الدولي.

وتؤمن إسرائيل برؤية السلام. ونؤمن برؤية وجود دولتين لشعبين التي حددتها الأمم المتحدة. غير أن تقرير غولدستون وهذه المناقشة لا يعملان على تعزيز السلام. إنهما يضران بأي جهد يبذل لتنشيط المفاوضات في منطقتنا. وينكران على إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس. وإذا طُلب إلى إسرائيل أن تقدم تنازلات من أجل السلام، يجب أن يجري تأكيد حقنا في الدفاع عن أنفسنا. ويجب أن نعلم أن الإرهابيين لن يفلتوا من العقاب بينما يحولون إيماءاتنا من أجل السلام إلى أسلحة للحرب.

السيد محمد (السودان): لم تكن الحرب الإسرائيلية الهمجية على غزة سرا، فقد شهدنا القاصي والداني، وشاهدنا الملايين حول العالم عبر الوسائط الإعلامية المختلفة. ولم يعد ترويع الأمنين وقتل إسرائيل للمدنيين محل خلاف أو مجادلة، فقد شنت سلطات الاحتلال حرباً مدمرة على قطاع غزة راح ضحيتها الآلاف من المدنيين وخلفت وراءها دماراً هائلاً في البنية التحتية وفي ممتلكات المواطنين، ومورست فيها انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

وما فعلته إسرائيل بغزة كان استمراراً لسجلها الإجرامي الذي امتد منذ احتلالها للقطاع لفلسطين والأراضي العربية المحتلة، وما جبلت عليه من استهتار مطلق وازدراء بالأمم المتحدة وقراراتها وما درجت عليه من قتل للحياة والزرع والضرع في حرب الإبادة التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني. وهي حرب لم تستطع فيها إسرائيل قتل إرادة الصمود عند الشعب الفلسطيني، ولم يستطع جدارها العازل أن يحدث فاصلاً بين الشعب الفلسطيني وتطلعه لحياة عزيزة وكرامة.

يؤدي إلى زيادة وطأة آثار الاحتلال على الشعب الفلسطيني. فضلاً عن ذلك، فإن ممارسات الاحتلال القاسية وغير المشروعة هي أبعد من أن تخمد المقاومة، بل تقويها وتغذي معها مظاهر العنف التي تفرزها. وترى البعثة أن إنهاء الاحتلال شرط مسبق لعودة الحياة الكريمة للفلسطينيين فضلاً عن تحقيق التنمية والتوصل إلى حل سلمي للنزاع“ (A/HRC/12/48، الفقرة ١٨٩٧).

إن الاحتلال هو السبب الأساسي لمعاناة الشعب الفلسطيني. ولذلك يتعين إنهاء الفوري لذلك الاحتلال. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن نساوي بين الضحية والجلاّد.

إن مخرجات تقرير غولدستون تشكل تحدياً مستمراً لهذه المنظمة الدولية، وتضعها أمام مسؤولياتها التاريخية إزاء التعامل مع توصيات اللجنة ودعم صمود الشعب الفلسطيني الذي أشارت إليه، وتلبية مطالبه المشروعة في التمتع بحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وتحقيق السلام العادل والشامل بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الوقت الذي توفر فيه بعض الأطراف الدولية الحماية لسلطات الاحتلال فإن ذلك أرسل رسالة سلبية لإسرائيل، التي لم تكتف بحربها المدمرة على قطاع غزة، فبدأت حرباً أخرى خلال الأيام الماضية على القدس الشريف قوامها هدم المنازل، وتهويد معالم المدينة المقدسة واستمرار بناء المستوطنات ومواصلة الحفريات الجارية تحت المسجد الأقصى والحصار المضروب على المصلين بمنعهم من أداء عباداتهم، مما ينذر بوقوع كارثة أخرى تحل بأبناء الشعب الفلسطيني.

وخلص التقرير كذلك إلى وجود سياسة ممنهجة من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية لاستهداف المواقع المدنية. ووجدت اللجنة الأمية أنه بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للمساكن أثناء توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع باشرت القوات الإسرائيلية موجة أخرى من التدمير الهامجي للمباني المدنية أثناء الأيام الأخيرة من وجودها وانسحابها من غزة، مما اعتبره التقرير انتهاكاً لحق الأسر في العيش وفي الحياة.

أما الجانب المتصل بالانتهاكات الخاصة بحق المدنيين، فقد أشار تقرير غولدستون إلى أن سلوك القوات الإسرائيلية يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة، وأنه جريمة حرب. وأشار التقرير إلى الإساءة إلى المدنيين الفلسطينيين واستهدافهم بصورة مستمرة وهمجية والاعتداء على كرامتهم وإذلالهم وإهانتهم وعقابهم جماعياً واستخدام المدنيين الفلسطينيين من قبل إسرائيل كدروع بشرية. وأضاف التقرير بوضوح أن القصف الإسرائيلي للمساجد والمستشفيات كان متعمداً ومباشراً، وأن تلك الهجمات تشكل اعتداءات متعمدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية.

وخلصت البعثة في تقريرها إلى تحميل سلطات الاحتلال مسؤولية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتوصلت إلى أن السبب الأساسي في هذه المعاناة هو الاحتلال. وقد جاء في تقرير البعثة:

”برز الاحتلال الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة والصفة الغريبة على أنه العامل الأساسي الذي تكمن وراء انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في حق السكان المشمولة بالحماية والذي يقوض احتمالات تحقيق التنمية والسلام. لقد أدى فشل إسرائيل في الإقرار بمسؤولياتها وممارستها بوصفها قوة احتلال، ولا يزال

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): جمهورية إيران الإسلامية ترحب باجتماع الجمعية العامة اليوم المكرس للنظر في تقرير الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1)، التي عقدت يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن ممتنون لكم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع. ونود أيضا أن نشكر مجلس حقوق الإنسان على عقد دورته الاستثنائية الثانية عشرة، وكذلك على اعتماده القرار د/١٢-١ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. إن ذلك القرار، من بين أمور أخرى، يتبنى التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن التراع في غزة (A/HRC/12/48)، المعروف أيضا بتقرير غولدستون، والتي يقتضي تنفيذها أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات ملموسة.

إن تقرير غولدستون صادق وأكد وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وكذلك انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، أثناء العدوان العسكري الذي شنه نظام الاحتلال. والأعظم أهمية أن التقرير يؤكد أن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت فعلا على يد ذلك النظام. وفي أثناء ذلك العدوان، قتل ٤٠٠ ١ فلسطيني وأصيب ٥٠٠ آخرون، وتعرض كثيرون للتشويه مدى الحياة. وكان المئات من أولئك القتلى، بمن فيهم نحو ٣٠٠ طفل وما يزيد على ١١٥ امرأة، مدنيين عزل. وكان الكثير من التدمير متعمدا ونجم عن هجمات مباشرة وعشوائية على الأهداف المدنية. ولم تنتهك تلك الهجمات حقوق الإنسان الأساسية فحسب وإنما كانت تشكل أيضا انتهاكا لأحكام القانون الإنساني الدولي الأساسية، ولا سيما حظر شن الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية، وحظر شن الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، وحظر العقاب الجماعي.

إن على الجمعية العامة هذه التأكيد مجدداً على إدانة ما تقوم به سلطات الاحتلال في القدس الشريف. كما أن عليها التأكيد على بطلان أي إجراء أو عمل من قبل إسرائيل يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني والهياكل المؤسسية في الجولان السوري المحتل. ولا ريب في أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض سلطتها القانونية والإدارية فيه تعد لاغية وباطلة، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، التي تعد بمثابة تحد للمجتمع الدولي وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة. كما يتعين تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا وقرية العجر.

ولعلها سانحة اليوم أن نحیی صمود آلاف السجناء الفلسطينيين الذين ترج سلطات الاحتلال بهم في سجونها.

لئن كان تقرير غولدستون قد فضح جرائم إسرائيل وحرب الإبادة التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، فإنه كشف أيضا عن سياسة الكيل بمكيالين لدى من يتشدقون بالحديث عن العدالة وعدم الإفلات من العقاب. لقد كشف تقرير غولدستون زيف هؤلاء وأثبت أن المصادقية والعدالة عندهم انتقائية ومزدوجة المعايير. إن هؤلاء يسببون أكبر الأضرار بسمعة هذه المنظمة الدولية التي تتوق شعوبنا لحكمتها وإلهامها.

في ختام بياني نرجو أن نحیی جهود مجلس حقوق الإنسان. كما ندعو الجمعية العامة إلى تبني التقرير وتوصياته، والسعي المتصل والمتضافر لتحويلها إلى إجراءات عملية، وإلى اعتماد مشروع القرار المقدم في هذا الشأن. كما يتعين على الجمعية أن تبقي الموضوع قيد نظرها المتواصل.

معاناة شديدة للأشخاص المشمولين بالحماية. ومن ثم فإنه تترتب عليها مسؤولية جنائية فردية. ووجدت أيضا أن الاستهداف المباشر للمدنيين الفلسطينيين وقتلهم التعسفي يشكلان انتهاكا للحق في الحياة.

ويتيح القرار الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان فرصة بالغة الأهمية للأمم المتحدة لمحاسبة النظام الإسرائيلي على الجرائم التي ارتكبتها ضد سكان فلسطين الأبرياء، وخاصة في غزة، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي طالما أنكرت العدل على ضحايا جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبتها إسرائيل. ولا يمكن بغير محاسبة ذلك النظام على أفعاله والشروع في تحقيق جنائي مستقل حقيقي أن تضع الأمم المتحدة حدا لحالة الإفلات الفعلي من العقاب الذي تتمتع به السلطة القائمة بالاحتلال منذ أمد طويل.

ونؤيد توصيات التقرير للجمعية العامة، بما فيها التوصية باتخاذ تدابير فيما يتعلق بضمان المساءلة عما يرتكبه النظام الإسرائيلي من انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، كما نؤيد إبقاء الجمعية العامة هذه المسألة قيد نظرها حتى تطمئن إلى كفالة العدالة للضحايا والمحاسبة للجناة.

وينبغي أن تتمكن الجمعية العامة من النظر في مدى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية التي تقع ضمن سلطاتها تحقيقا للعدالة. ونؤيد توصية بعثة تقصي الحقائق بأن تطلب الجمعية العامة عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن اتخاذ تدابير لإنفاذ مواد الاتفاقية ذات الصلة، ولا سيما المادة ١، في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة

وخلال اضطلاع بعثة تقصي الحقائق بتحقيقها، قامت بدراسة هجوم استهدف فيه أحد المساجد بقذيفة خلال صلاة المغرب، مما أدى إلى مصرع ١٥ شخصا، وهجوم أطلقت فيه الذخائر السهمية على حشد من أفراد إحدى الأسر وجيرانهم في سراق للجزء، فأودى بحياة خمسة أشخاص. ووجدت البعثة أن كليهما يشكلان هجوما متعمدين على السكان المدنيين والأهداف المدنية.

علاوة على ذلك، خلال صراع غزة، كان من بين الأسلحة التي استخدمها النظام الصهيوني قذائف الفوسفور الأبيض والقذائف السهمية. وأجبرت القوات الإسرائيلية أيضا السكان المدنيين تحت تهديد السلاح على الاشتراك في عمليات تفتيش المنازل خلال العمليات العسكرية. فكان الرجال الفلسطينيون يجبرون وهم مقيدو الأيدي ومعصوبو الأعين على دخول المنازل قبل الجنود الإسرائيليين. ويرقى هذا التصرف، وفقا لبعثة تقصي الحقائق، إلى مستوى استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية وهو بالتالي محظور بحكم القانون الإنساني الدولي.

إن العدوان العسكري على غزة، إلى جانب الحصار المفروض منذ أمد طويل على سكانها، يشكلان انتهاكا صارخا وجسيما لجميع حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني. وقد تأثر الاقتصاد وفرص العمل وأرزاق الأسر بالفعل تأثرا بالغيا بفعل الحصار حين بدأ الهجوم الإسرائيلي. وكان لنقص إمدادات الوقود اللازم لتوليد الكهرباء تأثير سلبي على النشاط الصناعي، وتشغيل المستشفيات وإمداد الأسر المعيشية بالمياه.

وبناء على الوقائع التي تم التحقق منها في جميع هذه الحالات، وجدت بعثة تقصي الحقائق أن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية يشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث أعمال القتل المقصودة والتسبب عمدا في

في الانتهاكات المدعى ارتكابها يمكن أن يساعد على بناء الثقة بين الأطراف، ومن ثم المساهمة في جهود السلام في المنطقة.

إن تركيا تؤمن بالسلام الدائم في الشرق الأوسط. ونؤيد بشدة الجهود المبذولة لإعادة تنشيط عملية السلام على جميع مساراتها ضمن إطار الالتزامات التي تفرضها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق. ولكننا نرى أيضا أنه لم يعد من الممكن البقاء دون مبالاة بالحالة في غزة، التي أصبحت منذ وقت طويل مسألة تتعلق بالإنسانية والنزاهة. وعقب المسؤولية يتزايد على أكتاف المجتمع الدولي. ولذلك فقد حان الوقت لقيام الأمم المتحدة بمكافحة الإفلات من العقاب، والتمسك بالمساءلة، والعمل المتضافر. ذلك أن العدل والسلام وجهان لنفس العملة على أي حال. ولا يمكن تحقيق السلام بدون إقامة العدل.

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى): لا شك أن هذا الاجتماع يكتسي أهمية خاصة لأنه أول محاولة جادة لحاسبة المحتلين الصهاينة الذين لم يتركوا أسلوباً من أساليب القمع أو نوعاً من الجرائم إلا وارتكبوه ضد الشعب الفلسطيني على مدى ستين عاماً. وهو أيضا محاولة لإعادة المصادقية للأمم المتحدة، وإعادة الحياة للقانون الدولي الذي يدوس عليه الصهاينة بأقدامهم بدون أي رادع. ونأمل ألا تكون نتيجة هذا الاجتماع مصدر خيبة أمل لشعوب العالم ومنظمات حقوق الإنسان، التي تبذل قصارى جهدها من أجل إظهار الحقيقة، وإحقاق الحق، ومحاسبة المجرمين، وإنزال العقاب بهم.

إن جرائم الاحتلال الصهيوني في فلسطين لم تبدأ في الشهور الأخيرة أو السنوات الأخيرة. لقد بدأت مع وصول أول المستوطنين الصهاينة إلى أرض فلسطين. وترسخت

عن الاتحاد الأوروبي. وسألزم لذلك جانب الإيجاز في ملاحظاتي.

بدأنا هذا العام في الشرق الأوسط بصدمة القتال المكثف في غزة. وكان لا مفر من أن تنجم عن شن إسرائيل لعملية واسعة النطاق في هذه المنطقة الكثيفة بالسكان خسائر كبيرة العدد بين صفوف المدنيين ومأساة إنسانية حقيقية. وقد أعربنا منذ اللحظة الأولى لتلك العمليات عن إدانتنا للاستخدام المفرط للقوة ولتدابير العقاب التي أضرت برفاه سكان غزة جميعا. ونتيجة لهذه الأفعال والسياسات، تُرك شعب غزة بدون الهياكل الأساسية المدنية، أو أسباب العيش، أو الوسائل المناسبة للحياة الكريمة.

وبالرغم من إعلان وقف لإطلاق النار، لم تتوقف معاناة الفلسطينيين في غزة. ولم ينفذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وما زال سكان غزة يعيشون تحت الحصار. وتعرق القيود المحكمة على المعابر بذل الجهود لعلاج الجراح العميقة التي سببتها العملية الإسرائيلية والعودة إلى الحياة الطبيعية. وما زالت البنى التحتية الأساسية والمدارس والمستوصفات أنقاضا، وإعادة الإعمار متوقفة، والصحة العامة في خطر. ولا يكاد يوجد نشاط اقتصادي أو تجاري يذكر.

ويصور تقرير بعثة تقصي الحقائق برئاسة القاضي غولدستون (A/HRC/12/48) مجلاء المشهد في غزة ويعطينا وصفا شديدا التفصيل للأحداث التي وقعت في بداية هذا العام. ويقول البعض إن هذا التقرير يشكل تهديدا لعملية السلام. ونفضل أن نرى فيه فرصة، فرصة لأن تقوم إسرائيل بتصحيح الحالة في غزة وفرصة لكي يعالج المجتمع الدولي ما يعانيه الشعب الفلسطيني من حرمان ومشقة ولا يتغافل عما يحدث. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة ونتابع التوصيات الواردة في التقرير. والواقع أن إجراء تحقيقات ذات مصداقية

وشاهدنا الجرائم الإسرائيلية في صبرا وشاتيلا، وشاهدنا جرائمها في قانا وفي بيت حانون وفي جنين، وأخيرا في غزة. وجميعها جرائم موثقة في تقارير جريئة ومكتوبة ومرئية من أطراف محايدة. ولكن أين العدالة؟ أين الضمير العالمي؟ أين الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان طوال العقود الماضية؟ للأسف، لقد كانت ما تسمى بإسرائيل دائما فوق القانون وغير قابلة للنقد، والشواهد على ذلك كثيرة، ويكفي أن نقول إن بطرس بطرس غالي فقد منصبه كأمين عام للأمم المتحدة بسبب إصراره على نشر الأدلة الخاصة بمذبحة قانا الأولى، الناتجة عن قصف إسرائيل المتعمد لمقر الأمم المتحدة في قانا، وهي تعرف أن مئات المدنيين قد لجأوا إليه للاحتماء من نيرانها.

إن النهج الشامل الذي اعتمدته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في جمع المعلومات والتماس الأدلة حول الجرائم الصهيونية في غزة لا يترك مجالاً للتشكيك في صدقية محتويات التقرير الذي بين أيدينا، والاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة. ولا شك أن نزاهة ومهنية رئيس البعثة وأعضائها لا يمكن التشكيك فيهما، ولذلك جاء التقرير الذي بين أيدينا رسداً نزيهاً للوقائع، واستخلاصاً غير متحيز للنتائج، ووثيقة هامة لتحقيق العدالة ومحاسبة المجرمين.

لقد عدد التقرير الجرائم التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وخلص إلى أن جيشاً مجهزاً بأحدث أنواع الأسلحة، وبقدرة تدميرية فائقة، ارتكب جرائم حرب ضد شعب محتل ومحاصر إلى حد الجوع، ولا يملك سوى إرادة المواجهة للاحتلال الذي يعاني منه، ولا يستطيع مواجهته بما هو أكثر من مدافع الهاون ومن صواريخ بدائية. ذلك كان الاستنتاج ونحن لا نشك في أن مقاومة الاحتلال الأجنبي حق مشروع لجميع الشعوب. ولذلك، فإنه لا يمكن المساواة بين الجلاد والضحية.

الجرائم كممارسة ممنهجة ضد الشعب الفلسطيني منذ اغتصاب فلسطين وإنشاء ما يسمى بإسرائيل التي نعرف جميعاً أنها قامت على جرائم الإبادة الجماعية والتصفية العرقية، من خلال الطرد الجماعي للفلسطينيين من أراضيهم، ومنع عودتهم إليها. وهي جرائم ما زالت تمارس إلى اليوم من خلال مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات وهدم المنازل، وتجريف الأراضي الزراعية، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ممتلكاتهم.

ولعله من المناسب أن أذكر هنا باختصار بعض المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الكيان الإسرائيلي لنعرف طبيعة هذا الكيان الذي نتحدث عنه، ولكي لا ننسى ضحايا الإرهاب الصهيوني. لقد تعرض الشعب الفلسطيني لمذابح عديدة منذ عام ١٩٤٩ التي بدأت بمذبحة بلدة الشيخ في عام ١٩٤٧، ومذبحة دير ياسين في عام ١٩٤٨، ومذبحة أبو شوشة في عام ١٩٤٨، ومذبحة الطنطورة في عام ١٩٤٨، ومذبحة قبية في عام ١٩٥٣، ومذبحة كفر قاسم في ١٩٥٦، ومذبحة خان يونس في عام ١٩٥٦ ومذبحة المسجد الأقصى في عام ١٩٩٠، ومذبحة الحرم الإبراهيمي في عام ١٩٩٤، ومذبحة مخيم جنين في عام ٢٠٠٢، ومذبحة بيت حانون في عام ٢٠٠٦ ومذبحة صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢، ومذبحة قانا الأولى وقانا الثانية في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ ومذبحة غزة الأخيرة.

لقد أتاحت تقنية الاتصالات الحديثة ووسائل الإعلام للعالم أجمع فرصة مشاهدة جرائم جنود الاحتلال الصهيوني على الهواء مباشرة. لقد شاهدنا جميعا كيف يوجه الرصاص إلى الأطفال مباشرة، وحادث قتل الطفل محمد الدرة معروفة للجميع لأن الكاميرا كانت حاضرة، بينما كانت للأسف غائبة في مئات الحوادث الأخرى المشابهة. لقد شاهدنا جميعا أيضا على الشاشات المرئية كيف يقوم الجنود الإسرائيليون بكسر عظام المواطنين الفلسطينيين عمداً

الرعب في قلوبهم، وأن هذه الأفعال تشكل خروقا خطيرة لاتفاقيات جنيف وتشكل أيضا جرائم حرب.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن البعثة لم تعثر على أي دليل يدعم الادعاءات القائلة بأن سلطات غزة أو الجماعات المسلحة الفلسطينية قد استخدمت مرافق المستشفيات أو المساجد كدروع لحماية أنشطة عسكرية، أو أن سيارات الإسعاف قد استخدمت لنقل مقاتلين أو في أي أغراض عسكرية أخرى. وبلاستناد إلى التحقيقات التي أجرتها البعثة بنفسها وإلى البيانات الصادرة عن مسؤولي الأمم المتحدة، تستبعد البعثة أن تكون الجماعات الفلسطينية المسلحة قد قامت بأنشطة عسكرية قتالية من منشآت الأمم المتحدة التي استخدمت كملاجئ أثناء العمليات العسكرية.

كما حققت البعثة في ١١ من الأحداث التي شنت فيها القوات المسلحة الإسرائيلية هجمات مباشرة على المدنيين، مما أسفر عن وقوع إصابات بجراح وخسائر في الأرواح. وتشير الوقائع المتعلقة بجميع الأحداث باستثناء حدث واحد إلى عدم وجود هدف عسكري يبرر الهجوم عليه. وخلصت البعثة إلى أن القوات الإسرائيلية ارتكبت في غزة الانتهاكات الجسيمة التالية لاتفاقية جنيف الرابعة: القتل المتعمد والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، والتسبب المتعمد في المعاناة الشديدة بدون مبرر. كما خلصت البعثة إلى أن استعمال الدروع البشرية يشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي. وأكدت البعثة على أن الحصار المفروض على سكان غزة يمثل اضطهادا، مما يشكل جريمة ضد الإنسانية.

كما خلصت البعثة إلى وجود شكوك جدية حول استعداد إسرائيل لإجراء تحقيقات حقيقية بطريقة نزيهة ومستقلة وعاجلة وفعالة ووفقا لمقتضيات القانون الدولي. وترى البعثة أن النظام الإسرائيلي بوجه عام يتصف بسمات تمييزية متأصلة فيه، مما يجعل من سبل إقامة العدالة للضحايا

ولعله من المفيد أن أذكر هنا بعض الحوادث التي حققت فيها بعثة تفصي الحقائق واستخلصت النتائج منها:

أولا: تدمير المطحن الوحيد الذي يوفر الطحين لشعب غزة وخلصت البعثة إلى أن تدمير هذا المطحن قد نُفذ بغية حرمان السكان المدنيين من قوتهم، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي العرفي ويمكن أن يشكل جريمة حرب.

ثالثا، تدمير الآبار، حيث يشير التقرير إلى أن البعثة لم تعثر على أي سبب يوحى بوجود أي ميزة عسكرية يمكن كسبها عن طريق ضرب الآبار. وقد لاحظت البعثة أيضا عدم وجود دليل على أن المجموعات الفلسطينية المسلحة قد استخدمت الآبار لأي غرض من الأغراض. وإذا اعتبر البعثة الحق في الحصول على مياه الشرب جزءا من الحق في الحصول على غذاء كاف، فقد خلصت إلى أن تدمير الآبار يشكل جريمة حرب.

رابعا، هناك أربعة حوادث أجبرت فيها القوات المسلحة الإسرائيلية رجالا مدنيين فلسطينيين تحت تهديد السلاح على الاشتراك في عمليات تفتيش منازل أثناء العمليات العسكرية. وكان هؤلاء الرجال عند إجبارهم على دخول المنازل من قبل الجنود الإسرائيليين معصوبي الأعين ومصفدي الأيدي. ونوهت البعثة إلى أن استخدام الأشخاص كدروع بشرية يشكل أيضا جريمة حرب.

خامسا، تجدر الإشارة إلى أنه ظهر جليا في كثير من الحالات التي نوقشت في أجزاء مختلفة من التقرير وقوع حوادث إساءة المعاملة بصورة مستمرة ومنهجية، والاعتداءات على الكرامة الشخصية والمعاملة المذلة والمهينة، التي تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان، التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وخلصت البعثة إلى أن هذه المعاملة تمثل عقوبة جماعية على هؤلاء المدنيين، وهي بمثابة تدابير لترهيبهم وإيقاع

وباختصار، فإن التحليل العقلاني والواقعي لأحداث الشرق الأوسط منذ اتفاق أوسلو يؤكد بأنه لا توجد عملية سلام، ولكن توجد عملية سياسية القصد منها خداع الفلسطينيين والعرب إلى أن تتمكن إسرائيل من إحكام قبضتها على كل أرض فلسطين التاريخية، وهي في سبيلها لتحقيق ذلك.

إننا نعلم أن ضغوطا كبيرة مورست وستُمارس ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل إجهاض المساعي الجارية لتنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق الدولية ومنعها من الوصول إلى أهدافها، وهي إقامة العدالة ومحاسبة الجرمين ووقف الفظائع ضد الشعب الفلسطيني. ونحن نحذر من أي إخفاق في تأييد تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق الدولية، برئاسة القاضي غولدستون، سوف يبعث برسالة واحدة إلى العرب جميعا، ومن بينهم الفلسطينيون، تقول بوضوح بأن ما يسمى بإسرائيل ما زالت فوق القانون، وستستمر كذلك إلى أن تعيدوا النظر في خياراتكم وتبحثوا عن طريق آخر لتحقيق العدالة والسلام. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من القيام بدورها، فالأولى بها أن ترفع الشعار القائل إن الأقوياء لا يُحاسَبون، وأن تقوم بتكريس هذا الشعار في ميثاقها.

ولكن على من يدفعون الأمم المتحدة إلى ذلك أن يعرفوا أن قوة ما يسمى بإسرائيل ليست مطلقة، وإنما تستمد قوتها من ضعف خصمها ومن الدعم المطلق الذي تلقاه من دولة كبرى، وهذا الوضع لن يستمر إلى الأبد. وأخيرا، لا شك أن نتيجة التصويت على مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/46/L.11)، وهو قرار يتضمن الحد الأدنى، ستوضح لنا من يسعى إلى العدل والأمن والسلام، ومن يحاول عرقلة ذلك. وعليه، نأمل أن يكون التصويت لصالح مشروع القرار بالإجماع.

الفلسطينيين أمرا بالغ الصعوبة. وتعتقد بعثة تقصي الحقائق أنه لا توجد في ظل الظروف القائمة أية إمكانية للمحاسبة على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي عن طريق المؤسسات المحلية في إسرائيل. وترى البعثة أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي جرى سردها في التقرير تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يحيل هذه الجرائم إلى تلك المحكمة إذا كان صادقا في مسعاه للتعامل مع هذه الانتهاكات.

وسوف نستمع في هذه القاعة لمن يستخدم ذريعة ما يسمى بعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل إجهاض العدالة. إنهم يتحدثون عن عملية سلام غير موجودة. فعملية السلام بالنسبة لما يسمى بإسرائيل بدأت وانتهت. فإسرائيل حصلت على كل ما تريد دون أن تقدم شيئا في المقابل. فقد حصلت على الاعتراف من الفلسطينيين بوجودها على أرضهم. وحصلت على ضمان أمنها المطلق دون قيود أو حدود. وهو أمن مضمون من قوى كبرى حتى لو احتلت بلدان المنطقة بالكامل. لأن من يعلنون ضمان أمن إسرائيل لا يذكرون الحدود رغم استمرار احتلالها واستيلائها على أراضي الفلسطينيين وبناء المستوطنات وتغيير الواقع السكاني في الأراضي المحتلة.

يضاف إلى ذلك كله أن الفلسطينيين محاصرون من الجميع ويُنكر عليهم حقهم في مكافحة الاحتلال ويُحاسَبون على كل رصاصة يطلقونها صوب المحتل. والدول العربية، للأسف، أعلنت أن السلام خيارها الاستراتيجي. ومعنى ذلك أنها لن تحارب مرة أخرى. وهل يحتاج الكيان الصهيوني لضمان آخر أقوى من هذا الضمان لأنه؟ وهل بقي بعد ذلك ما يدعو ذلك الكيان إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وإلى وقف جرائمه؟ لا أعتقد ذلك.

الحقائق لضمان توازن وشمول وموضوعية التقرير وتوصياته. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء ما خلص إليه التقرير بشأن امتناع إسرائيل عن اتخاذ الإجراءات الاحتياطية التي يتطلبها القانون الدولي بهدف تفادي الخسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم بجروح أو تدمير ممتلكاتهم، أو التقليل من تلك الخسائر إلى الحد الأدنى، وهو ما يشكل انتهاكا صريحا مبدأ التناسب والتمييز. كذلك تنشاطر الشواغل الواردة في التقرير بشأن الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي تمثل تهديدا للسكان في جنوب إسرائيل.

إننا نؤيد الدعوة التي وجهها التقرير لاحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والامتنال لأحكامه، وكذلك التشديد على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب ووضع أسس العدالة والمسؤولية عن طريق إنشاء آلية للمساءلة. كل تلك أمور ضرورية، بل تلمس الحاجة إليها على وجه السرعة، لتجنب تكرار تلك الانتهاكات غير الأخلاقية وللإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وإننا نخطط علما بتعهد كل من فلسطين وإسرائيل بالتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها ونتطلع من ثم إلى مقاضاة مرتكبيها حسب الأصول.

إن الوضع المتفجر في المنطقة حاليا يفرض على الأطراف المعنية، أكثر من أي وقت مضى، نبذ استخدام القوة وأعمال العنف واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الحد الأقصى من سلامة وأمن المدنيين والمقار الدبلوماسية ومباني الأمم المتحدة وموظفيها، وكذلك العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويظل الإطار الوحيد القادر على مساعدة الأطراف على نبذ الخيارات العسكرية والمجازة هو الحوار بحسن نية والمفاوضات السلمية. إننا نحث إسرائيل على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي بتجميد أنشطتها غير القانونية المتعلقة بالمستوطنات والجدار العازل وفتح جميع

السيد بوي ثي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام، أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة لمناقشة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، المعروف أيضا بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز.

على الرغم من الجهود الدولية المضنية لتحقيق سلام إقليمي، شهد مطلع هذا العام، للأسف، قيام القوات الإسرائيلية بالتوغل عسكريا في غزة، تاركة الآلاف من الفلسطينيين، بين قتيل وجريح، وسط دمار وحشي طال منازلهم ومستشفياتهم ومدارسهم ومساجدهم ومرافق أخرى حيوية من مرافق البنى التحتية. وحتى مباني الأمم المتحدة وموظفيها تعرضوا لقصف الأسلحة الإسرائيلية الثقيلة والفتاكة. كما أن الحصار المستمر على قطاع غزة والعقاب الجماعي لها قد عمق صدمة الشعب الفلسطيني ومعاناته حتى يومنا هذا. وعلى بعد عشرة أميال تحديدا من هناك، كان السكان المدنيون في جنوب إسرائيل يعيشون تحت التهديد المستمر للهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون.

في هذا السياق، وعلى إثر التقرير المقدم من مجلس التحقيق التابع للأمم العام والاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة جامعة الدول العربية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن غزة، نرحب بصدور تقرير غولدستون الذي جاء في وقت مناسب، وما يتصل به من تحقيقات وما نتج عنه من قرار صادر عن مجلس حقوق الإنسان بإحالة القرار والتقرير إلى الدورة الحالية للجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الجبارة التي بذلتها بعثة تقصي الحقائق في ظروف صعبة، ولا سيما في غياب التعاون الإسرائيلي، لجمع إفادات الشهود والتثبت من

العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع، الذي أدى إلى قتل أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني من الأبرياء معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، كما أدى إلى إصابة أكثر من ٥٥٠٠ مدني فلسطيني ضحية لهذا العدوان العسكري غير المبرر. وقد استخدمت إسرائيل كل الأسلحة الحديثة والمتطورة والفتاكة، بل والمحرمة دولياً، ضد السكان المدنيين العزل الذين لا حول لهم ولا قوة. إن الدمار الذي أحدثه هذا العدوان لا يزال حتى الآن شاهداً على ما اقترفته إسرائيل التي ما تزال تضع كافة العراقيل أمام إعادة بناء المنازل المدمرة والمستشفيات والمدارس والمساجد والمرافق الأساسية والبنية التحتية في قطاع غزة. ولم تسلم حتى المنشآت التابعة للأمم المتحدة، لا سيما مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من هذا العدوان الغاشم.

لقد قوبل هذا العدوان الغاشم بإدانة واسعة من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقد طلب مجلس حقوق الإنسان تشكيل بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون للوقوف على حقيقة ما جرى في قطاع غزة، وقد تمكّن القاضي غولدستون من خلال بعثة تقصي الحقائق إلى تقديم تقرير شامل غير مسبوق في كثير من جوانبه وشجاعته. وهناك نقاط هامة تفرض نفسها بشكل خاص، وسأوجزها فيما يلي، ومن صلب التقرير نفسه، وقدر المستطاع، بالعبارات الواردة فيه.

تندرج عملية غزة في إطار سلسلة متوالية من السياسات الرامية إلى مواصلة السعي لتحقيق الأهداف السياسية الإسرائيلية تجاه غزة والأرض الفلسطينية المحتلة ككل. وتخلص البعثة إلى أن ما حدث على مدى فترة تزيد قليلاً على ثلاثة أسابيع، من أواخر عام ٢٠٠٨ إلى بداية عام ٢٠٠٩، كان هجوماً غير متناسب بشكل متعمد قُصد به معاقبة السكان المدنيين وإذلالهم وإرهابهم، وتقويض قدرتهم

المعابر إلى غزة وكفالة وصول المساعدة الإنسانية والمواد المطلوبة لإعادة البناء إلى غزة دون أية عوائق. كما أننا نحث الجماعات الفلسطينية على أن تواصل جهودها لتحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية لمصلحة دولة المستقبل وعملية السلام في الشرق الأوسط برمته.

ختاماً، تؤكد فييت نام مجدداً دعمها الثابت لتسوية قائمة على دولتين، وهي على استعداد لمواصلة الإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومرجعية مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

السيد المنصور (البحرين): بداية أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بجزيل الشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة الخاصة بطلب من المجموعة العربية، والمتعلق بمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة للجنة تقصي الحقائق في قطاع غزة. إن وفد بلادي يؤيد بيان رئيس مجموعة عدم الانحياز وبيان رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد رحبت مملكة البحرين بإقرار مجلس حقوق الإنسان لتقرير رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في قطاع غزة (تقرير ريتشارد غولدستون). وأعربت البحرين عن أملها في أن يكون إقرار هذا التقرير دافعا للتحركات الجادة لإحقاق العدالة والتصدي للجرائم الإسرائيلية التي تعد انتهاكا للحقوق الإنسانية وخرقا لجميع المبادئ والتشريعات والأعراف الدولية، وجددت دعوتها إلى المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة.

يشكل هذا التقرير منعطفا هاما لتحقيق المساءلة والعدالة، وصيحة تنبيه للمجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها. لقد تابع العالم أجمع في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

إننا نؤمن بأن السعي إلى المساءلة عن ارتكاب جرائم الحرب سيخدم قضية السلام بشكل أفضل، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق من دون تحقيق العدالة. إن المصادقية العالية التي يتمتع بها تقرير غولدستون، تضعنا أمام امتحان عسير، وبخاصة مجلس الأمن للإجابة على السؤال الملح الذي تفرضه المواثيق والأعراف الدولية. فهل ننهض إلى مستوى المسؤولية لنحظى أيضاً بمصادقية مماثلة؟

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

الاقتصادية المحلية على العمل وعلى سد احتياجاتهم بأنفسهم معاً تقويضاً جذرياً، ولتعميق الشعور المتزايد لديهم باستمرار الاعتماد على الغير وبالضعف.

إن البعثة مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن العدالة واحترام سيادة القانون أساس لا غنى عنه لتحقيق السلام. فحالة الإفلات من العقاب التي طال أمدها أوجدت أزمة عدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات.

وترى البعثة أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي جرى سردها في هذا التقرير تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ويعتبر التقرير سجلاً دامغاً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، لا سيما جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وهذا أمر بالغ الأهمية لا يمكن التغاضي أو السكوت عنه بأي حال من الأحوال، ويتطلب من المجتمع الدولي التشديد على ضرورة تقديم مرتكبي تلك الجرائم والانتهاكات إلى العدالة.

يذكر التقرير عن حق بأن مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي تساهم في إنهاء هذا العنف، وفي حماية المدنيين، وفي استعادة السلم وصونه، كما تنوه في هذا الصدد بالتوصية الواردة في تقرير البعثة ومفادها أن ينظر مجلس الأمن في الوضع لدى تلقيه تقرير اللجنة وإحالة الوضع في غزة إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالمادة ١٣ من نظام روما الأساسي في حالة إن لم تكن السلطات المختصة في دولة إسرائيل قد باشرت أو تباشر فعلاً، في غضون ستة أشهر من تاريخ صدور قراره. بموجب المادة ٤٠، إجراء تحقيقات بحسن نية تكون مستقلة ومطابقة للمعايير الدولية، ويتصرف مجلس الأمن وهو يفعل ذلك في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.